لأنني أحب الحقيقة
وأحبكم أقول:

قمة المناخ ٢٠٢٢: التحديات والنتائج «ما لا يمكنك قياسه لا يمكنك إدارته»

بقلم: طلال أبو غزالة

شهد هذا العام انعقاد القمة السابعة والعشرين للمناخ في شرم الشيخ، تلك القمة التي صدقت بعد أسبوعين من المفاوضات المكثفة على قرار تاريخي يلزم تعويض الدول الفقيرة عن الأضرار الناجمة عن تغير المناخ، من خلال صندوق «الخسائر والأضرار» الجديد. وقد لاقت هذه القرارات الترحيب باعتبارها «خطوة أولى نحو تحقيق العدالة المناخية». ويعتبر ذلك أمراً مهماً للبلدان الأكثر فقراً التي تتضرر بشدة من الكوارث المناخية في حين لا تملك الموارد الكافية لإعادة بناء دولها، وبينما يتعرض وجودها للتهديد بسبب مواجهتها لأسوأ تداعيات الاحتباس الحراري. لقد تحدثت عن المحاسبة البيئية منذ فترة طويلة، في أواخر الثمانينيات، عندما قدت تقريراً مفصلاً مع خبراء دوليين حول المحاسبة وإعداد التقارير المالية للتكاليف والمسؤوليات البيئية.

تم إعداد التقرير تحت إشراف المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA) الذي أسس عام ١٩٨٤، والذي ترأسته، وذلك بالتشاور مع الأمم المتحدة والمعايير المحاسبية الدولية (UNISAR)، والتي كنت أترأسها أيضاً، وفقاً لتوجيهات الأمين العام للأمم المتحدة ذلك الوقت السيد كوفي عنان.

في رأيي، يجب أن يكون صندوق «الخسائر والأضرار» الجديد مدفوعاً بسياسات محاسبية قوية على النحو المنصوص عليه في تقرير الأمم المتحدة الذي قدمته في عام ١٩٩٩، وتمت صياغته مع فريق عالمي من جمعيات المحاسبة الرئيسية تحت قيادتي.

لقد مر ٣٠ عاماً على تلك المحادثات ومن الجيد أن نرى بعض التقدم بعد أن تم تهميشها منذ تسعينيات القرن الماضي. وسيعتمد الصندوق على مساهمات الدول المتقدمة الغنية ومصادر التمويل العامة والخاصة الأخرى. ومع ذلك، هناك تفاصيل رئيسية لم تحدد بعد، مثل من سيدفع للصندوق، فضلاً عن عدم وجود اتفاق واضح بشأن ما يجب اعتباره «خسائر وأضرار».

وبينما يعتبر ذلك مكسباً للدول الأكثر فقراً والتي كانت تطلب المساعدة منذ سنوات عديدة، فمن الواضح أنه يحتاج إلى تطبيق بطريقة مناسبة حيث يتم جمع الأموال بشكل عادل ويتم تخصيصها لما هو مطلوب. ولكن لا ينبغي النظر إلى هذه المساعدات على أنها «شيك على بياض» أو دعوة للدول الفقيرة لرفع أيديها وعدم القيام بشيء من جانبها لتقليل الانبعاثات المتزايدة.

وما كان مخيباً للآمال هذا العام هو أن المحادثات لم تذهب أبعد من ذلك لأن الصفقة النهائية لم تتضمن الالتزام بالحد من استخدام الوقود الأحفوري. وكانت صيغتها ضعيفة لإرضاء ضغوط العديد من البلدان. كما أن هناك غموضاً حول إمكانية استخدام الطاقة المنخفضة الانبعاث التي يمكن أن تسمح باستخدام بعض أنواع الوقود الأحفوري مثل الغاز كجزء من مستقبل أخضر.

ولم يتضمن النص التخلص التدريجي من جميع أنواع الوقود الأحفوري الذي كان من شأنه أن يساعد بشكل كبير في تحقيق هدف الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية عند ١,٥ درجة مئوية. وأصبح السعي لتحقيق هذا الهدف يمثل الفرق الرئيسي بين موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى أكثر تراءٍ وموقف الصين التي لا تبدي اهتماماً بذلك.

يستمر الملوثون في القيام بتجاوزات ضد المناخ، لذلك يجب تطوير عمليات المحاسبة لتعزيز الكشف عن هذه التجاوزات، وهو أمر ضروري للإدارة الفعالة لانبعاثات الكربون.

ويشمل قياس التداعيات البيئية في بلد ما التكاليف المرتبطة بالأضرار البيئية وعمليات التنظيف والممتلكات والتخلص من النفايات والغرامات والعقوبات والمسؤوليات البيئية الأخرى.

هناك حاجة إلى إدارة قوية ووجود قطاع عريض من الخبراء لضمان توزيع الأموال بشكل عادل واستخدامها للأغراض الصحيحة، إضافة إلى إطار للتكاليف يسمح للمعنيين بالسعي إلى الحصول على تعويض عادل عن الأضرار التي يمكن أن يثبتوا أنها وقعت على دولهم.

هذا العام، استطيعت القمة ٤٥ ألف مشارك لتبادل الأفكار والحلول وبناء الشراكات والائتلافات، وضمت العديد من الممثلين من صناعة النفط والغاز، إضافة إلى العديد من الشباب المهتمين بسلامة الكوكب. ويعد هذا أمراً مهماً، حيث إن هناك حاجة إلى عمل مستدام في المستقبل لخفض الانبعاثات.

التأمينات الاجتماعية ترفع قرض المتقاعدين إلى ٢مليون ليرة

إقبال على قروض الدخل المحدود والرواتب الحالية تسمح بقرض ٣ ملايين ليرة

عبد الهادي شباط

رفعت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سقف القرض للمتقاعدين لديها ليصبح ٢ مليون ليرة بدلاً من مليون ليرة كما كان معمولاً به.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المدير العام للمؤسسة يحيى أحمد أن رفع السقف جاء استجابة للحالة العامة وارتفاع معدلات التضخم وبما يسمح للمتقاعد الاستفادة من قيمة القرض وفق الأسعار الرائجة في السوق المحلية.

وعن شروط الإقراض بيّن أن سقف القرض ٢ مليون ليرة لمدة سداد ٥ سنوات وطلب كفيل واحد على حين مازالت الفائدة بحدود ٦ بالمئة، موضحاً أن الغاية من منح القرض للمتقاعد ليست ربحية بقدر ما هي خدمة تسعى المؤسسة تقديمها للمتقاعد، واعتبر أنه منذ بداية العام الجاري كان هناك طلب جيد على القروض من قبل المتقاعدين الذين تجاوز عددهم لدى المؤسسة ٧٠٠ ألف متقاعد.

وفي متابعة لقروض المتقاعدين، أوضح مدير عام مصرف التسليف الشعبي نضال العربيد أن التسليف يمنح قروضاً للمتقاعدين الذين تصدر معاشاتهم عن طريق مؤسسة التأمين والمعاشات، ويستفيدون من قروض التسليف الشعبي بالشروط ذاتها التي يحصل عليها العاملون في الجهات العامة (على رأس عملهم) لجهة سقف القرض ٥ ملايين ليرة ومدة سداد تصل لـ٧ سنوات.

وعن تعديل شروط منح قرض الدخل المحدود لدى التسليف الشعبي بين العربيد أنه حالياً لا يوجد أي تعديل على شروط ومحددات المنح على حين ستتم إعادة دراسة سقف القرض الحالي(٥ ملايين ليرة) بحال تم تعديل الأجور والمعاشات الشهرية للعاملين في الجهات العامة وبما يتوافق مع محددات مجلس النقد والتسليف الشعبي.

وتظهر بيانات المصارف المانحة لقروض الدخل المحدود أن هناك طلباً مرتفعاً على هذا النوع من القروض ومنها قروض التسليف الشعبي حيث أوضح مدير التسليف أن متوسط منح قروض الدخل المحدود خلال الفترة الماضية وصل إلى نحو ٥ آلاف قرض شهرياً ويمكن للمتقاعدين على نظام التأمين والمعاشات الحصول على قرض الدخل المحدود من فروع التسليف الشعبي سواء كانوا مدينين أم عسكريين.

واعتبر أن معظم الدخول الحالية للعاملين في الجهات العامة تحقق سقف قروض بحدود ٣ ملايين ليرة لكن في حال وجود تعويضات ثابتة لدى طالب القرض يمكنه رفع السقف الذي يمكنه الحصول عليه لأنه يتم احتساب كامل التعويضات من القسط على حين يتم احتساب ٤٠ بالمئة فقط من الأجر أو الدخل الثابت وذلك تنفيذاً لمحددات منح القروض والتسهيلات الائتمانية.

وبيّن أن قسط قرض الدخل المحدود عند سقفه ٥ ملايين ليرة ولمدة سبع سنوات هو بحدود ٩٢,٦ ألف ليرة شهرياً.

بينما يعتبر الكثيرون أنه لم تعد قروض الدخل المحدود مجدية بعد حالة التضخم الحاصلة في أسعار المواد والسلع ولم يعد قرض الدخل المحدود قادراً على تأمين أبسط الاحتياجات للعاملين في الجهات العامة.

سوق الذهب «ضايج» والغرام وصل إلى ٢٩٢ ألف ليرة

جزماتي لـ«الوطن»: نتيجة تقلبات الأسعار حركة المبيع منخفضة

علي محمود سليمان

سجلت أسعار الذهب يوم أمس ارتفاعاً جديداً فوصل سعر غرام عيار ٢١ إلى ٢٩٢ ألف ليرة، وسعر غرام عيار ١٨ وصل إلى ٢٥٠,٢ ألف ليرة، وبذلك وصل سعر الليرة الذهبية السورية إلى ٢,٤٥٠ مليون ليرة سورية، وسعر الأونصة الذهبية السورية إلى ١٠,٨ ملايين ليرة سورية مع استمرار انخفاض الطلب على ذهب الادخار وفق ما صرح به لـ«الوطن» رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق غسان جزماتي.

وقال جزماتي: إن ما يتم تداوله بيع غرام الذهب بأكثر من ٣٠٠ ألف ليرة في الأسواق هو مجرد إشاعات بقصد إحداث بلبلة في السوق، حيث تتابع الجمعية حركة السوق يومياً وتتأكد من التزام الصاغة بالتسعيرة المعلنة من الجمعية، وإن حدث أي فرق في التسعيرة فلا يتجاوز الألفي ليرة صعوداً أو هبوطاً بحسب متغيرات السوق اليومية.

ولفت جزماتي إلى أن حركة المبيع لا تزال منخفضة مقارنة مع هذه الفترة من العام السابق وذلك نتيجة تقلبات السعر وعدم الاستقرار، مع انخفاض حركة المواصلات نتيجة أزمة المحروقات، كمان أن السعر المحلي يتأثر بمتغيرات سعر الأونصة الذهبية العالمية التي وصلت إلى ١٨٠٠ دولار نتيجة المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمة وآخرها كان القرار بتحديد سعر برميل النفط من روسيا الذي أدى لزيادة الطلب عالمياً على الذهب.

مضيفاً: إنه من غير الممكن توقع حركة الأسعار خلال هذه الفترة مع اقتراب العام من نهايته ولذلك لا يمكن تقديم أي نصيحة لناحية البيع والشراء بانتظار أن تستقر الأسواق حيث تتخوف الناس حالياً من الشراء والبيع لعدم ثبات السعر، فالسوق حالياً يعتبر «ضايج» بحسب تعبيره.

مشيراً إلى أن حركة الدمغة في الجمعية مستمرة يومياً ولكن بانخفاض عن الفترة السابقة، بالتزامن مع انخفاض كميات الذهب الكسر الذي يأتي من القاشلمي والحسكة عبر مطار دمشق الدولي، حيث كانت تصل كمية نحو ٧٠ كغ ذهب كل أسبوعين وحالياً لا تصل الكمية لأكثر من ٢٠ كغ من الذهب الكسر.

موضحاً أن انخفاض الكميات القادمة من القامشلي بسبب تجمع عدد من أصحاب الورش والصاغة الذين غادروا مناطق الدولة السورية إلى المناطق خارج السيطرة أو ضمن الأراضي التركية وتشكيلهم لجمعية أو نقابة خاصة بهم وعملهم على عرقلة استجرار الذهب المشغول من دمشق لتسهيل تسويق الذهب التركي الذي يعملون به.

عبر «الوطن».. المخصصون بمساكن في «باسيليا سيتي» يناشدون المسؤولين للقائهم

الأهالي: تخمين شقة بمساحة ١٠٠ متر ارتفع من ٥٥ إلى ٥٠٠ مليون ليرة وتم تخصيص ٥٥٢ من أصل ٦٠٠٠ فقط

طلال ماضي

دعا مئات المخصصين بمساكن في باسيليا ستي إلى لقاء كبار المسؤولين في الحكومة للاستماع إلى وجهات نظرهم، وبحث الإعلان الصادر عن محافظة دمشق لتخصيص ٥٥٢ مسكناً من أصل ٦٠٠٠ مخصص، ومناقشة سبب التأخير في تنفيذ بنود المرسوم ٦٦ لعام ٢٠١٢، والمبالغ الكبيرة التي فرضت على الأهالي وهم لا ذنب لهم في التأخير.

وقال الأهالي في رسالة خاصة إلى صحيفة «الوطن» نقلها عبد القادر تمراز المستفيد من التخصيص: إن تعميم مؤسسة الإسكان الذي ينص على تخصيص المستفيدين من ماروتا سيتي بمساكن في باسيليا سيتي أخذ صدى واسعاً من قبل المستفيدين، والجميع فوجئ بالقيم التخمينية المعلنة، لأنهم قيموا سعر المتر في السكن البديل ٣,٣٥٠ ملايين ليرة، وهذه القيمة جاءت بعد تأخير أكثر من ١٠ سنوات من تنفيذ المرسوم ٦٦ الصادر في عام ٢٠١٢ الذي حدد في المادة ٤٥ منه استلام المساكن بعد ٤ سنوات من صدور المرسوم، ونص بشكل واضح على إخلاء السكان من مساكنهم إلى مساكن جاهزة، تمت مخالفته وتم تعديل المدة المحددة للتخصيص بالقانون رقم ١٠ الجديد، وتم تحديد ٤ سنوات من تاريخ الإخلاء، ومنذ عام ٢٠١٥ تم إخلاء الجميع من ماروتا وحتى اليوم انقضت المهلة الثانية، والناس تشردت لسنوات، ومع ذلك يتم تقييم المساكن بهذا الرقم الصادم، ويطلب من الناس دفع ٣٠ بالمئة في مرحلة التخصيص.

وأشار الأهالي إلى أن العدد المستحق للسكن الذي هو بحدود ٦٠٠٠ مستحق يجب تخصيصهم لكنهم لم يخصصوا سوى ٥٢٢ مخصص، وسيفتح باب التخصيص لهم بسعر تخميني للمتر ٣,٣٥٠ ملايين ليرة واليوم سيدفع المخصص ببيت مساحته ٧٠ متراً نسبة ٣٠ بالمئة من التخصص والتي تقدر بحدود ٧٠ مليون ليرة.

ودعا الأهالي في رسالتهم إلى اقتراح مبادرة والتواصل مع أي جهة تخلصهم من هذه المأساة وحماية أملاكهم وعدم طرحها للبيع في هذه الظروف التي تمر بها البلاد أو العمل على تأجيل التخصص حتى تتعافى البلاد أو تخصيص من يرغب وتأجيل من يرغب.

وبين أصحاب المكاتب العقارية المتابعون لملف السكن البديل أنه منذ استلام دفتر السكن البديل قبل عامين تم تخمين سعر المتر ٥٥٠ ألف ليرة يعني ما يقارب ٢٠٠ دولار، وسعر شقة ١٠٠ متر بحدود ٥٥ مليوناً ما يقارب ٥٠ ألف دولار، وهذا السعر هو سعر تكلفة البناء للشقة من دون سعر الأرض.

وأضافوا إنه حالياً تم تخمين سعر الشقة بحدود ١٠٠ متر بمبلغ ٥٠٠ مليون ليرة أي ما يقارب ١٠٠ ألف دولار ما يعني أن المحافظة تربح من المالكين مع مرور الزمن واشتداد الأزمة، فهل يعقل أن كلفة بناء شقة بمساحة ١٠٠ متر هي ١٠٠ ألف دولار من دون سعر الأرض؟

وبينت المالكة في ماروتا سيتي هزار تمراز في تصريح لـ«الوطن» أن الصدمة كبيرة ومن هؤلاء السكان من باع مقتنياته الخاصة لتسديد الدفعة الأولى، واليوم من أين سيأتون بهذا المبلغ المحدد، وهم جميعاً من فئات فقيرة (فلاحين وأصحاب مهن حرة بسيطة)، وهم يسددون منذ خروجهم في عام ٢٠١٥ أجار بيوت بأسعار مرتفعة، وبانتظار سكنهم البديل ومن يتحمل التأخير والتسويف الذي حدث في المحافظة ولماذا لم تلتزم المحافظة بمواد المرسوم؟

معاون وزير الإسكان المهندسة راما ضاهر بينت في تصريح مقتضب لـ«الوطن» أن العمل في المشروع يسير ضمن الإمكانات المتاحة وهناك بعض المقاسم يسير العمل فيها بوتيرة جيدة مشيرة إلى أن عدد مقاسم السكن البديل ٢٦ مقسما.

> معاون وزير الإسكان: العمل في المشروع يسير ضمن الإمكانات المتاحة

من جهته مدير المؤسسة العامة للإسكان المهندس مازن اللحام بين لـ«الوطن» أن عدد المخصصين بحدود ٥٨٠٠ تم تخصيص الدفعة الأولى والدفعات الأخرى سيتم تخصيصها لاحقا، وكلما حدث إنجاز سيتم التخصيص بالتوالي والتواتر وحول تكلفة المتر لم نحصل على إجابة. وحاولنا التواصل مع محافظة دمشق من أجل الحصول على توضيح ولم يستجيبوا.

اليوم مطالب الأهالي اللقاء مع مسؤول حكومي رفيع يسمعهم ويبدد حالة التخوف لديهم، فهل هناك من يسمع ويشرح واقع التضخم، ويبين أن من مصلحة الحكومة قبل الأهالي انتهاء المشروع لكون حصتها المالية سوف تغطاها من رأس الكومة عند كل عملية بيع ترخيص وتنازل وحصر إرث وغيرها.

أجرة سيارة الخضر من الساحل لدمشق ٩٠٠ ألف ليرة

قزيز لـ«الوطن»: الموز إلى انخفاض والسبب ضعف الإقبال على الشراء

رامز محفوظ

كشف عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق أسامة قزيز في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه نتيجة لشح مادة الموز وارتفاع سعرها في السوق السوداء بشكل كبير خلال الأيام القليلة الماضية ارتفعت أجور نقل السيارات المحملة بالخضر من المحافظات المنتجة إلى سوق الهال بدمشق كما ارتفعت أجور نقل السيارات المحملة بالخضر من سوق الهال إلى جميع الأحياء ضمن محافظة دمشق.

وبيّن أن أجرة نقل السيارات المحملة بالخضر المتنوعة من محافظة درعا إلى دمشق أصبحت اليوم ٥٠٠ ألف بعد أن كانت قبل أسبوع بحدود ٣٥٠ ألف، على حين أن أجرة نقل السيارة المحملة بالحمضيات من طرطوس إلى دمشق أصبحت اليوم بحدود ٩٠٠ ألف ليرة بعد أن كانت بحدود ٦٠٠ ألف ليرة.

ولفت إلى أنه نتيجة لارتفاع أجور النقل من سوق الهال إلى أحياء دمشق التي ازدادت بحدود ١٠٠ بالمئة منذ أسبوع عقب ارتفاع سعر الموز تراجعت كمية استجرار الخضر من تجار المفرق الأمر أدى إلى انخفاض أسعار الخضر بالمجمل بنسبة ٢٥ بالمئة عما كانت عليه قبل أسبوع.

وأكد قزيز أنه رغم انخفاض أسعار الخضر بالجملة في سوق الهال إلا أن المستفرب أن أسعارها ارتفعت لدى تجار المفرق تحت ذريعة ارتفاع أجور النقل، موضحاً أن تجار المفرق استفادوا من ارتفاع أجور النقل وحققوا أرباحاً كبيرة.

وعن الكمية المستجرة من الحمضيات إلى سوق الهال بدمشق بين قزيز أنها انخفضت منذ أسبوع عقب ارتفاع سعر الموز في السوق السوداء وبالرغم من قلة استجارها إلا أن تصريفها انخفض وأصبح صعباً ويتبقى منها يومياً بحدود ٢٥ بالمئة من دون تصريف كحد أدنى.

وبخصوص أسعار الموز اللبناني المستورد أوضح أن سعر الكيلو من الممكن أن ينخفض أكثر مع زيادة الكميات المستوردة، مشيراً إلى أن الموز الصومالي اختفى من السوق عقب البدء باستيراد الموز اللبناني باعتباره أرخص بكثير من الموز الصومالي.

وأشار إلى أن الإقبال على شراء الموز يعتبر ضعيفاً هذا العام نتيجة ضعف القوة الشرائية على عكس العام الماضي الذي كان الإقبال على شرائه أكبر باعتبار أنه كان أرخص من العام الحالي وكانت القوة الشرائية أفضل إذ إن الإقبال على شرائه هذا العام انخفض بنسبة ٥٠ بالمئة عن العام الماضي.

وعن حركة التصدير أكد قزيز أن تصدير البطاطا توقف منذ نحو ٢٠ يوماً مع انتهاء البطاطا المخزنة في البرادات أما البطاطا المنتجة حديثاً فهي غير قابلة للتصدير باعتبار أن قشرتها طرية ولا تحتمل التصدير لمسافات بعيدة ومن الممكن أن تتعرض للتلف، على حين أن تصدير الحمضيات والرمان على وجه الخصوص نشط وكميات كبيرة منها تذهب يومياً إلى دول الخليج والعراق.